

مجلس الأمانة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

بعض الشخصيات تثبت الأيام أنها ولدت لتكون في مكان ما، ومن هؤلاء على ما يبدو محامي الحريات عبدالله الأحمد، مرشح الدائرة الثانية الذي صقلته التجربة السياسية الخصبية طوال الفترة الماضية، وصنعت منه سياسيا من الطراز الفريد، يرى فيه كثير من المراقبين تشابها كبيرا بين بداياته في الحياة السياسية وبدائيات عمالقة العمل السياسي في تاريخ الكويت الزاخر برجال أمثال الخطيب والمنيس والقطامي وغيرهم من رموز العمل الوطني، بما يحمله من صفات ذلك الجيل الشامخ من صلابة على الحق وثبات على المبادئ، اشتهر بدفاعه المستمر عن الحريات العامة، وترافع متطوعا في 21 قضية منها، وقف فيها مع كل صاحب رأي وحق، ولم يحد عن ثباته عن هذه المبادئ رغم ما تعرض له من ضغوط، ببساطة لأن المسألة بالنسبة له مسألة مبدأ. ورغم تنوع الطرح السياسي لدى كثير من المرشحين في انتخابات مجلس الأمة 2012، إلا أن عبدالله الأحمد تميز بينهم بتبني قضايا مصيرية ستشكل منعطفا خطيرا في تاريخ الكويت، أهمها استقلالية السلطة القضائية التي اعتبرها «معركته الأولى». و«الأنباء» التي عودت قرائها على الموضوعية والتميز حرصت على لقاء مرشح الدائرة الثانية عبدالله الأحمد كونه أحد رموز العمل الشبابي الذي ميز الحراك الشعبي في الكويت خلال السنوات القليلة الماضية، وبما يملكه من مؤهلات تجعل منه أحد أهم المرشحين الذين يملكون فرصة قوية للفوز بثقة الناخبين وتمثيل الأمة فكان هذا اللقاء:

أجرى الحوار: محمد هلال الخالدي

مرشح الدائرة الثانية «محامي الحريات» عبدالله الأحمد لـ «الأنباء»:



متحدثا في إحدى الندوات (قاسم باشا)



مرشح الدائرة الثانية المحامي عبدالله الأحمد

لدينا كل إمكانات النجاح والتقدم ولكن ينقصنا الإدارة الجيدة التي تحمل رؤية واضحة

الحكومة تسوق الوهم ولا يمكن الحديث عن إنجازات في خطة التنمية في ظل غياب الشفافية والرؤية



آن الأوان للبدء بالشراكة بين القطاع العام والخاص لإدارة المرافق الخدمية كالصحة والتعليم



متفائل بالمستقبل ورسالتني هي تفعيل دور الرأي العام المستنير نحو مزيد من الرقابة الشعبية الفاعلة



متحالف مع الشعب الكويتي وسأستمر في ساحة أخرى للدفاع عن الحقوق والحريات العامة

ومدروسة في هذه التعديلات ولذلك أقول أنها معركة القادمة.

البعد السياسي

وفيما يتعلق بالبحر الرابع من أولوياتي فيتمثل في تطوير نهج الرقابة، حيث إن مفهوم الرقابة تحد منذ بداية العمل السياسي في الكويت بمفهومين هما الفساد الإداري والفساد المالي. لكن هذا لا يكفي رغم أهميته، فهناك مثلا تأخر الحكومة في إنجاز المشاريع التنموية، وهو نوع آخر من الفساد يجب محاربهته بإلزام الحكومة بتنفيذ البرامج والخطط والمشاريع. كلما تأخرنا في إنجاز مشروع ما زادت خسائرنا، ووقف التأخير يعني وقف الخسائر وتحقيق المكاسب وأهمها توفير فرص عمل للمواطنين خاصة في القطاع الخاص.

ولكن اليوم وبعد سلسلة التسريحات التي طالت الكثير من شباب الكويت العاملين في القطاع الخاص أصبحت غير مشجعة على العمل الخاص، فما الحل؟

● بالضبط وهذا ما اقصدته بتطوير رقابة الأمة، فالوضع القائم أن الرقابة على مجالس إدارات في القطاع الخاص غير متوفرة، وفي المقابل يوجد تفریط في الحفاظ على حقوق العاملين، وهذا وضع مقبول يحتاج إلى تعديلات تشريعية من شأنها وضع رقابة فعلية على الامتيازات التي لمجالس الإدارات تمنعها من اللعب بأموال وحقوق المساهمين، ونحتاج أيضا تعديلات لفرض المزيد من الضمانات للعاملين في القطاع الخاص، وهذا ما يجعلنا نحن المواطنين شركاء في التنمية والعمل مع الحكومة، وقادرين على محاسبتها ومراقبة أعمالها، وبهذه الصورة نمضي نحو تحقيق الإنجازات بخطوات مدروسة وبطريق واضح المعالم.

تجار الصراع

يرى البعض أن الكويت مقبلة على صراع طائفي، فكيف ترى الأمر وهل تشعر بوجود خطر يهدد الوحدة الوطنية؟

● أرى أن الشعب الكويتي شعب واحد عاش في هذه الأرض بمختلف أطيافه، ضرب أزوع الأمثلة للكتائف والوحد بين أبنائه، ووقف صفا واحدا للدفاع عن تراب هذا الوطن الغالي، لم نعرف يوما أي صراع طائفي أو أي صراع اجتماعي

بأهميته. رقابة الأمة

أما المحور الثالث في أولوياتي فهو يتعلق بالرقابة الشعبية على التشريعات، بمعنى أن يصبح من حق المواطن أن يلجأ للمحكمة الدستورية بنفسه للطعن في عدم دستورية أي تشريع يصدر عن مجلس الأمة إذا كان مخالفا للدستور. وأنا أحمل في هذا الجانب رؤية واضحة وملفا متكامل لإصلاح الخلل والقصور في هذه التشريعات، أحمل حولا عملية وليس شعارات وخطبا إنشائية أسعى من خلالها إلى تصحيح مسار العمل القانوني الذي تم تجاهله لسنوات طويلة أنتجت لنا كل هذه المشاكل. علما بأن هذه الحلول والتصورات التي أطرحها فيها تفعيل تام لمبدأ السيادة للأمة الذي ينص عليه دستور الكويت، كما أن هذا الجانب بهم بشكل كبير القطاع الاقتصادي حيث أن كثيرا من القوانين التي يصدرها مجلس الأمة تكون غير دستورية وتضر بصورة مباشرة للنشاط الاقتصادي، وتعديل هذا الجانب يعني تطوير النشاط الاقتصادي في الكويت، هنا يجب ملاحظة أن هذا المشروع لا يطرأ قبل الانتهاء من مشروع استقلالية القضاء حتى لا يساء استغلاله، وأنا لدي خطوات واضحة

السمو الأمير، بحيث تصبح بيد المجلس الأعلى للقضاء بصورة كاملة، وكذلك استقلالية ميزانية مجلس القضاء حيث أن ميزانية المجلس الأعلى للقضاء حاليا بيد وكيل وزارة العدل وهو كمنصب تابع للسلطة التنفيذية وعضو في المجلس الأعلى للقضاء فكيف نضمن استقلالية القضاء في ظل هذا الوضع، كما يتطلب إقرار قانون مخصصة للقضاء حيث إن السلطة المطلقة مفسدة، نحن نعلم أن يصل الفساد للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ونسعى لمحاربهته، لكن لا يمكن أن نقبل بأي حال من الأحوال بوجود فساد في السلطة القضائية لأنها ملاذنا الأخير بعد الله سبحانه وتعالى، وبالتالي يجب أن نضمن استقلالية القضاء لضمان نزاهته. وهذه المسألة في غاية الأهمية بالنسبة لي وتمثل مدخلا كبيرا للإصلاح في مختلف جوانب الحياة في الكويت، خاصة في الجانب الاقتصادي والتنمية حيث إن وجود أرضية قانونية سليمة وقضاء نزيه وشفافية في العمل يمثل البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي وبدونها لا يمكن الحديث عن تنمية ولا استقرار. ومن هنا أقول وبوضوح لو تسابق النواب لوضع بنود على جدول الأعمال الأول، فتأكد بانني سأسخر من لياقتي ما يكفي لوضع مشروع استقلالية القضاء لإيماني

ألف مواطن جديد سنويا لسوق العمل، في حين أن قدرات الحكومة توظيف 7 آلاف منهم فقط وهذا بسبب غياب التخطيط وتأجيل الحلول. وفي العام الماضي حرم 3000 طالب وطالبة من أبناء الكويت من حقهم في مواصلة تعليمهم الجامعي بسبب عدم وجود مكان لهم في جامعة الكويت، كان العدد 605 طلاب في عام 1998، فهذا ما اقصدته بتوريث المشاكل وعدم وضع الحلول، فالحكومة رغم كل الإمكانيات الهائلة وقتت عاجزة عن بناء جامعة ثانية تستوعب الزيادة السكانية الطبيعية. هذا الوضع يجب أن ينتهي.

معركتي الخاصة

المحور الثاني في أولوياتي هو ما اعتبره معركتي الخاصة التي سابدل فيها كل ما يمكن، وهي ليست جديدة بالنسبة لي فقد بدأت فيها منذ سنوات، وسابدل جهدا أكبر وبوسائل أكثر في حال فوزي بثقة أهل الكويت، وهي قضية الاستقلال الكامل للقضاء تفعيلاً لنص المادة 50 من الدستور التي تنص على الفصل بين السلطات. هذا يتطلب أولا تعديل التشريعات القانونية الحالية التي تجعل مراسيم التعيين في المجلس الأعلى للقضاء بيد مجلس الوزراء الذي يحيلها أو يوقف إحالتها لصالح

الدستور ساوي

بين الجميع لكن

التشريعات اللاحقة

كانت ذكورية

واقصائية

التنمية والاستثمار

الأجنبي وتطوير

الاقتصاد تحتاج

إلى بيئة جاذبة

تتحقق بالتشريعات

والقضاء النزيه

عبدالله الأحمد

على «iPhone»

يرى الكثيرون أن «تويتر» و«فيسبوك» وتطبيقات iPad و iPhone سيكون لها دور كبير في انتخابات مجلس الأمة 2012، بل أنها ربما تحسم نتائج بعض المرشحين، كما حدث مع الرئيس الأميركي أوباما الذي أحسن استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في حملته الانتخابية، وقد كان مرشح الدائرة الثانية المحامي عبدالله الأحمد أول مرشح يستخدم تطبيق خاص بالآي فون لحملته الانتخابية، ثم تبعه بعدها عدد من المرشحين، وحمل التطبيق الخاص بالمرشح عبدالله الأحمد نفس شعار حملته الانتخابية «بكرة أمل».



صورة من تطبيق المرشح عبدالله الأحمد الخاص بالآي فون

أين تصنف نفسك بين التيارات السياسية المختلفة، هل تنتمي إلى أي منها؟
● بداية أشكر جريدة «الأنباء» المتميزة دائما على هذا اللقاء، أنا مرشح مستقل لا أنتمي لأي تيار أو تكتل سياسي، انتمائي الأول والأخير للكويت مع احترامي للجميع. أعمل بخط محافظ ولدي اهتمام كبير بالقضايا الوطنية وهذا ما ظهر بصورة جلية في السنوات الماضية من خلال الدفاع عن الحريات والحقوق والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وهذا الدور الذي بداناه سابقا هو ما نسعى إلى الاستمرار فيه بإذن الله وثبات على المبادئ والحق.

لكن البعض يرى أنك أقرب للمعارضة، فهل ترى نفسك كذلك؟

● أنا لا أوافق ولا أشجع المواقف الموالية للحكومة لأبعد مدى خاصة في قضايا الشبهات المالية والفساد والتي كانت سببا رئيسيا للجمود والتراجع الذي أصاب الكويت، أنا أحمل رؤية جديدة وحلول عملية لكثير من القضايا التي أعتقد أنها ستساهم بإذن الله في ترسيخ نهج إصلاح جديس، ولتحقيق هذه الرؤية سأعاون مع الحكومة بالتأكيد طالما خلصت النوايا من أجل الكويت، أنا مع الحكومة في العمل الذي فيه مصلحة عامة وتنمية حقيقية.

ما أولوياتك في حال فوزك بثقة الناخبين؟

● أولا نحن مقبلون على مرحلة انتقالية، ومن طبيعة المراحل الانتقالية أنها مؤقتة، ولذلك وضعت أربعة محاور ستشكل أهم أولوياتي في هذه المرحلة، أولا ما يتعلق فيما أسميه «سياسة توريث المشاكل»، فنحن ومنذ أكثر من 50 عاما نؤجل ونورث مشاكلنا من جيل إلى جيل، وأنا ليس لدي استعداد لتوريث أبنائي هذه المشاكل، وإنما سأسعى إلى حلها لنتمكن من توريثهم وضعا أفضل وامتيازات أكبر وحقوقا أكثر وحريات حقيقية وبلدا يفخرون به ومستقبلا آمنا، هذا ما نسعى إلى توريثه لأبنائنا وليس المشاكل المتركة. فأقول بأنه آن الأوان أن نتوقف هذه السياسة ونبدأ بوضع حلول حقيقية لمشاكلنا، لا يمكن أن نستمر بهذه الصورة التي أدت إلى ما نحن فيه اليوم من جمود وتراجع، خلال السنوات الأربعة القادمة متوقع دخول 27

مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

**نصيب الكويت
من الاستثمارات الأجنبية 1%
على مستوى دول مجلس
التعاون الخليجي لأننا أصبحنا
بيئة طاردة للاستثمار**

**أحمل حزمة مشاريع
لتعديلات دستورية
وقانونية من شأنها زيادة
الرقابة الشعبية والحد
من جنوح السلطة**



**ليس في الكويت صراع
طائفي وإنما أصحاب
مصالح وأجندات خاصة
يستخدمون الخطاب
الطائفي والإقصائي**

استقلالية القضاء معركتي القادمة ورقابة الأمة على التشريعات أصبحت ضرورة

عبدالله الأحمد في سطور



في مقره الانتخابي ويبدو ديكور المقر مشابه لقاعة عبدالله السالم

- عبدالله عادل عبدالله الأحمد.
- متزوج ولديه أربعة أبناء.
- حاصل على الإجازة الجامعية من كلية الحقوق بجامعة الكويت.
- ناشط سياسي في الدفاع عن الحريات العامة.
- ترافع في 21 قضية من قضايا الدفاع عن حرية التعبير والرأي والتجمعات السلمية، حتى أطلق عليه لقب «محامي الحريات».

المقر الانتخابي

حرص المحامي عبدالله الاحمد على تصميم مقره الانتخابي بديكور يشابه قاعة عبدالله السالم في مجلس الأمة، وأوضح سبب ذلك أنه يريد أن يوصل للناخبين والناخبات رسالة مفادها بأنهم هم مصدر السلطات وأن القرار بأيديهم لا يصلح أن يستحق تمثيلهم الى قاعة عبدالله السالم.

ما موقفك من:

- 1 تعديل الدستور؟
أنا مع تطوير النظام الديموقراطي وتنقيح الدستور بمزيد من الحريات والحقوق والامتيازات الشعبية.
- 2 الخصخصة؟
التشريعات القانونية للخصخصة لحماية المنافسة موجودة منذ 2007 لكن الحكومة لم تفعل هذه القوانين، أنا مع تطبيق القوانين كاملة.
- 3 هيئة مستقلة للانتخابات؟
مع إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية لأنها طرف في العملية الانتخابية ولا يجوز أن تتدخل.
- 4 تفكيك وزارة الإعلام؟
عصر الإعلام الموجه انتهى ولابد من تفكيك وزارة الإعلام وتحولها الى هيئة تنظم العمل فقط، والقضاء النزيه كغاية بحفظ حقوق الناس في حال تجاوز وسائل الإعلام.
- 5 الوحدة الخليجية؟
الكويت جزء من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه الفكرة أصلا كويتية من سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد طيب الله فرأه، ونحن شعب واحد، وأنا مع أي روابط مع دول بشرط مراعاة نظام الحكم الدستوري في الكويت.
- 6 حقوق المرأة؟
الدستور أقر المساواة بين جميع المواطنين بلا تمييز، ثم جاء البرلمان وشرع «قوانين ذكورية» ميزت بين الرجل والمرأة، وأنا مع تقويم هذا الخلل ومساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق المدنية.
- 7 مراقبة «تويتر»؟
أنا ضد أي تجاوز على الحريات العامة وأهمها حرية الرأي، وسأستمر بإذن الله بالدفاع عن المغردين وأصحاب الرأي والتجمعات السلمية، وسأكون في ساحة إضافية من خلال الرقابة والتشريع لمزيد من الحريات.

لماذا «بكره أجمل»؟

● لأنني أرى أن هناك صخرة شبابية لانتشار هذا البلد من حالة التخلف والتراجع التي نعيشها منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولا خيار لدينا إلا أن نتفعل بالمستقبل. «بكره أجمل» بالشعب الكويتي وحماسه، وأنا مؤمن بأن الأزمات الحالية سيتمخض عنها أجندة إصلاحية لرفع شأن الكويت. خبرة الأباء + إصرار وحماس الشباب = بكره أجمل.

حقوق الكثير من الطلبة ضد تعسف وزارة التعليم العالي، لدينا مشكلة كبيرة في إدارة هذا الملف حيث أن التعليم في الكويت لا يزال تقليديا عاجزا عن استيعاب التغيير الكبير الذي طال العالم خلال السنوات العشر الماضية على الأقل. مناهجنا خالية من الإبداع ولا يوجد ربط واضح بين مخرجات التعليم وفرص العمل. كما أن وزارة التربية تعاني من مركزية القرار والبيروقراطية التي تشل الحركة وتعطل أي مشاريع تقدمية. كل هذا يضاف إليه جمود في عقلية إدارة الدولة حتى وصلنا إلى درجة غير معقولة ولا يمكن القبول باستمرارها، وهنا يأتي دورنا نحن المواطنين من خلال حسن اختيار من يمثلنا لتصبح هذا المسار لا يمكن أن نغف مكتوفي الأيدي وترافق دون اقتراحت بما يحدث لوطننا من تدمير. واليوم القرار بيدنا ونحن أمام مسؤولية كبرى تجاه بلدنا ومستقبل أولادنا. ما نختاره اليوم سيؤثر وبصورة مباشرة بمستقبل الكويت وثروتها وفرص أولادنا في التعليم والعلاج والعمل والحياة الكريمة. فإذا كنا لا نريد أن تستمر الحكومة في تضيق فرص أبناء الكويت بالحصول على مقاعد دراسية في الجامعة كما يحصل كل عام فليعلننا أن نحسن اختيار من يمثلنا ويُدافع عن حقوقنا وهذا يعني تعليما أفضل وعلاج أفضل ورقابة أفضل. نحن جميعا شركاء في صنع مستقبلنا فلنحسن الاختيار.

هل أنت متفائل بالمرحلة القادمة؟

● نعم متفائل، ويجب عدم عقد الأمل على عبدالله الأحمد أو غيره، فالإمكانيات وفقا للخصوص الدستورية كثيرة، الأمل يكمن في رأي عام فاعل، والانتخابات قبل أن تكون حشد أصوات هي مرحلة لتبني رسائل مهمة، ورسالتني هي تفعيل دور الرأي العام والرقابة الشعبية. أنا متفائل لأن الرأي العام لديه وعي كبير والحراك الشعبي أثبت قوة وصلابة ووعي الشعب الكويتي، والمسألة ليست مرتبطة فقط بيوم الاقتراع ولا تنتهي باختيار نواب الأمة، وإنما تبدأ بعد هذا اليوم بمتابعة النواب متابعة مستمرة. أنا متفائل بأن الكويت ستبقى بسواعد أبنائها المخلصين وحيهم وتكاتفهم وحسن اختيارهم، سنبدأ من جديد ونهض من جديد كما ينهض طائر العنقاء.

رقابة الأمة على التشريعات ضرورة وتفعيل لمبدأ السيادة تأخر الحكومة في إنجاز المشاريع فيه خسارة وضياح فرص

مشكلتنا الكبرى تكمن في سوء الإدارة

كيف تقيم مستوى الخدمات الصحية وما مشاريعك في هذا الجانب؟

● الخدمات الصحية في الكويت سيئة جدا وهذا أمر واضح عند الجميع، يضاف إليه استغلال الحكومة لحاجة الناس للعلاج في تمرير مصالحها السياسية بصورة بشعة، حتى أصبح ملف العلاج بالخارج أحد مصادر إذلال المواطنين بدلا من توفير الرعاية

وماذا عن ملف التعليم وخاصة التعليم الجامعي؟

● ملف التعليم العالي ملف شائك ومعقد وقد تشرفت بالدفاع عن



المحامي عبدالله الأحمد متحدثا للزميل محمد الخالدي

الصحية التي هي حق لهم. المشكلة هنا هي جزء من مشكلة البلد بصورة عامة وهي غياب الإدارة الجيدة والرقابة الفاعلة. الحكومة صرقت على العلاج في الخارج لأغراض سياسية ما يكفي لبناء سدن طبية متكاملة تحقق أفضل مستوى طبي في العالم أو استخدام الخبرات العالمية وكبار الأطباء، ولو كانت الحكومة جادة وصادقة في تحقيق الإنجازات لصرفت هذه الأموال بصورة تخدم المواطنين وتوفر لهم المراكز الطبية الكبرى في كل التخصصات. الحلول كثيرة ولدينا كفاءات وطنية بإمكانها إنجاز العديد من المشاريع التي توفر الحياة الكريمة والخدمات المناسبة للمواطنين بربح التكلفة التي تصرف على الفساد السياسي وشرأه الزم. وهذا ينطبق على جميع الخدمات الأخرى وليس الخدمات الصحية فقط. وهنا أنكر بأنني سادع مشروع الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP في مجال إدارة المرافق الخدمية كالصحة والتعليم بشرط توافر عنصرين الشفافية والرقابة الفاعلة، كما هو معمول به في بريطانيا.

state أمر خطير ويمثل بداية النهاية للدولة الحديثة، وهناك شواهد وتجارب تاريخية كثيرة تثبت ذلك، فهو اقتصاد غير قابل للاستمرار بطبيعته.

ما رأيك بخطة التنمية وما تحقق منها حتى الآن؟

● الحكومة تدعي أنها أنجزت 20% من خطة التنمية، وهذا وهم تسوقه الحكومة على الناس ونحن لا يمكن أن نصدق ادعاءات الحكومة مادامت الرؤية غائبة والشفافية معدومة. هناك عدة مؤشرات كثيرة توضح أنجزه من أي خطة، والحكومة تتسوق الوهم لأنها تتحدث فقط عن أحد هذه المؤشرات وهو المبالغ المصروفة، وفي ظل هذا الوضع الذي تتقدم فيه الرؤية يصبح من حق الجميع التشكيك في ادعاءات الحكومة.

تملك سوى أحد عوامل النجاح التي نملك منها الكثير واستطاعت أن تحقق النجاح، لتأخذ تركيا على سبيل المثال التي استطاعت أن تحقق تحولا كبيرا في مستوى معيشة المواطن التركي وتطورا اقتصاديا وضعها سياسيا هاما لتركيا خلال أقل من 10 سنوات فقط، كل هذا بفضل الإدارة الناجحة. الشواهد كثيرة على ذلك منها ماليزيا وسنغافورة وغيرها من الدول التي حققت قفزات هائلة للأمام بفضل حسن الإدارة، في الكويت نحتاج إلى إدارة ناجحة وتملك رؤية واضحة ورغبة صادقة في الإنجاز. أمر مؤسف أن تصل الكويت التي كانت رائدة في كل شيء على مستوى المنطقة إلى هذا الوضع. في عام 2009 وبحسب التقارير الرسمية بلغ نصيب الكويت 1% فقط من مجموع الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين بلغت الاستثمارات الكويتية خارج الكويت 9 مليارات دولار.

هذا يعني أن الكويت بيئة طاردة للاستثمار وهذا واضح بسبب قصور التشريعات، وهذا ما نسعى إلى تعديله، أما عدم إيجاد مصادر جديدة للدخل فهذا تقصير كبير من قبل الحكومة يجب أن نحاسب عليه. من جهة أخرى يجب أن ندرك أن استمرار الاقتصاد الريعي Rentier

أخسر، وما يحدث اليوم هو مجرد تأجيل واستغلال سبيء من قبل أمراء الاتجار الطائفي والقبلي في محاولة بنائسة لخلق أجواء فتنة يحققون فيها مصالحهم الخاصة، وأعتقد أن الشعب الكويتي على درجة كبيرة من الوعي والفتنة مثل هذه الأمور ولن ينجراف وراء أي دعوة مغرضة تهدف إلى بث الفرقة والفتنة. لكن هذا لا يكفي، علينا أن نكون واقعيين فالوحدة الوطنية تحتاج جهودا وعملا حقيقيا يبدأ بمؤتمر وطني يجمع كل أطراف المجتمع للاتفاق على المبادئ، علينا أن نعرف بأن هناك بالفعل قوانين كثيرة كقيلة بالحفاظ على الأمن ومنع أي تجاوز يضر بالوحدة الوطنية أو الضرب بأحد مكونات المجتمع ولكن الحكومة لا تنفذ هذه القوانين.

ما موقفك من قضية الإبداعات المليونية؟

● يعرف الجميع أنني كنت من أوائل من تصدى لهذه القضية وكنت من مؤيدي قانون محاربة غسل الأموال وإقرار قوانين الكسب غير المشروع وتجار المناصب، وقد تطرقت للقصور الموجود في قانون غسل الأموال ولدي مشروع لتعديل هذا القانون وإصلاح الخلل، أولا بأن لا تصبح قضية غسل الأموال قضية تابعة وإنما يجوز تحريكها لمجرد وجود رصيد منضم من غير الطرق المشروعة، وثانيا بأن يصبح عبء الإثبات في قضايا تضخم الرصيد على المتهم وليس على النيابة كما هو حاصل الآن، وقد أعلنت سابقا بأبني ساتيني مشروع محاكمة كل المسؤولين عن الجرائم السياسية والتعدي على المال العام ومنها الإبداعات المليونية والتحويلات الخارجية دون استثناء بمن فيهم سمو رئيس مجلس الوزراء السابق وذلك من خلال تشكيل لجان تحقيق برلمانية وتوصية للحكومة بإحالة المتورطين إلى محكمة الوزراء حيث أنها الجهة المخولة بذلك قانونا.

اقتصاد

كيف ترى الوضع الاقتصادي الحالي في الكويت في ظل زيادة الأعباء على الميزانية ومحدودية موارد الدخل في مصدر واحد؟

● مشكلتنا الكبرى في الكويت هي سوء الإدارة، لدينا كل الإمكانيات المطلوبة للنجاح، وهناك دول لا